آليات فرض المشروع الثقافي الإستعماري في الجزائر 1830- 1962 وطرق مقاومته

أ / قاشي علال

المركز الجامعي .المدية

المقدمة:

إنّ معالجة مختلف جوانب هذا الموضوع تحتم علينا بالضرورة الوقوف على مختلف الروابط الثقافية للجزائر في علاقاتها مع بلدان أخرى، إذ الأمة الجزائرية قبل الاحتلال كانت لها مقوماتها وساهمت في بناء صرح الحضارة العالمية وفي وضع تاريخ البحر الأبيض المتوسط عبر مختلف العصور. واحتكت بمختلف الصلات والعلاقات التجارية مع مختلف الدول، وهاجر من أبنائها الكثير إلى الخارج بحثا عن الثقافة، ونزل بها العديد من المهاجرين من مختلف البلدان أثروا وتأثروا فمنذ العهود الأولى أحس الجزائريون بالوحدة الوطنية وتجسد ذلك في دفع مختلف الاعتداءات عليهم آخرها فرنسا فقاموا كرجل واحد حتى كلل عملهم بالنصر ووقفت فرنسا عاجزة عن صمود الشعب الجزائري الذي أنقذ نفسه من ويلات هذه الحرب المدمرة فماذا يعني هذا كله؟ ألاّ يظهر ذلك جليا بأنّ الجزائر كانت لها ثقافة إذ لا يمكن تصوّر أمة بدون ثقافة، أمّا عن معيار قوتها فيختلف من مجتمع إلى آخر وفقا للظروف التاريخية والاجتماعية التي يحياها هذا المجتمع أو ذاك ولكنها موجودة فعلا. إذ الثقافة لا

تعرف حدّا ولا قيدا تمكّن من الوصول إلى عالم أفضل متى وقع الاحتكاك مع ثقافات أخرى فتستنير بثقافات سابقة أو معاصرة أقوى ازدهارا منها تمكن الفرد من الخروج من دائرة الأفاق الضيّقة سواء على مستوى التفكير أو الاقتصاد أو العمران. أمّا عن كيفية التبادل الفكري والثقافي فيكون بالرحلة أو بالتجارة أو بالغزو ويضيف هذا التبادل نتاجا جديدا من قلب وعقل أصحابها وهذا يؤدي إلى تطور الثقافة واتساع نطاقها ولا ثقافة بدون حرية وهذا ما أراد الاستعمار الغاشم أن يطبقه إذ منع على أبناء الجزائر التفتح وتجميد ثقافتهم ومن شأن هذا التجميد أن تكون الجزائر متخلفة ولكن تمّ اكتشاف ذلك في بدايته والتصدي له وتشير الثقافة المتأصلة في المجتمع الجزائري الممهدة للتقدم والرقي للوصول إلى حضارة تمثل حصيلة الجهود المتتالية عبر تاريخ الإنسانية. فالجزائر كانت لها ثقافة وحضارة راقية لم يرض ذلك فرنسا وحدث الاستعمار في 1830 وأراد المستعمر فرض ثقافته مستخدما وسائل تمكنه من ذلك واتسعت مطامحه للنيل من أبناء الجزائر التي تتوفر على إمكانيات معتبرة سواء من حيث موقعها ومساحتها وثرواتها ولكن هيهات أن يحصل له ذلك بحكم الترابط الداخلي الذي يمتاز به المجتمع الجزائري عن غيره من المجتمعات وثقافته المتمثلة في النتاج العلمي للشعب وما أحرزته الاحتكاكات بالشعوب العربية الإسلامية خاصة وبالثقافات والحضارات المختلفة كل ذلك أدى رفض المشروع الثقافي الاستدماري ونتطرق إلى ذلك في نقطتين:

أولا: آليات فرض المشروع الثقافي الاستعماري في الحقبة من 1830-1962؛

ثانيا: طرق-وسائل- مقاومة هذا المشروع الثقافي.

أولا: آليات فرض المشروع الثقافي الاستعماري

إنّ الثقافة لا تكتسب عن طريق الوراثة البيولوجية بل تعدّ قضية ضرورية في حلبة العلم والخبرة مع مراعاة المحيط الجغرافي والتاريخ والدين لما يحمله من دلالات عملية تعمل على تنبيه المشاعر وتوجيه مختلف السلوكات كما أنّ الثقافة ليست عطية تمنح من دولة لأخرى أو تفرض عليها بطريقة قيصرية تؤدي إلى ميلادها مشوهة ومشوّهة لشعوب دولة أخرى والكل يتفق على أنّ الثقافة وما تحمله من دلالات واسعة تشمل التنمية الشاملة وتنمية الموارد البشرية وما تحمله من أبعاد في تحقيق تنشئة اجتماعية وتنمية علاقات الحوار والجوار لكن ينبغي تحديد هذه الثقافة هل هي ثقافة شعب تفرض على أفرد آخرين يختلفون جذريا وعقائديا عن الشعب الذي يريد فرض ثقافته بشتى الوسائل للنيل من الشعب المستعمر وذلك يطمس ثقافته وإحلال محلها ثقافة جديدة وهذا ما عمد إليه المستعمر الفرنسي على مستوى كل المجالات:

أ- فبخصوص إعادة تنظيم ملكية الأرض الفلاحية: نجد أن احتلال الجزائر في 1830/07/04 من قبل الفرنسيين وزوال الحكومة التركية كان من ضمن الأهداف المحدّدة مسبقا وتحقق بعد مرور ثلاثة أسابيع من الإنزال العسكري على الشواطئ الجزائرية وجاء في وثيقة الاستلام الموقعة في 1830/07/05 "على أن تبقى ممارسة الدين الإسلامي حرة. كما أنّ حرية المواطنين من كل الطبقات ودينهم وملكيتهم وتجارتهم وصناعتهم لن تصاب بأيّ أذى" غير أنّه لم يمض إلاّ زمن قصير حتى صرح **بيجو** أمام المجلس الوطني الفرنسي سنة 1840 :" يجب توزيع كل الأملاك على المعمرين من دون الاستفهام عمن يملك هذه

الأراضي"[1]. إلاّ أنّ فرض هذه السيطرة على هذه الأملاك العقارية وتوزيعها لم يتم بالسهولة التي كان يعتقدها المستعمر الفرنسي لأسباب نجملها فيما يلي:

- الأرض عامة بالنسبة للمواطنين وخاصة للعرش ولم تمثل مصدر الرزق بل مصدر تلاحم أفراد الجماعة؛

- المساس بملكية هذه الأراضي يعني المساس بشرف العرش وهذا ما يثير غضب أبناء القبيلة وهذا سلوك لا يخدم المستعمر الفرنسي؛

- القانون المطبق على ملكية هذه الأراضي مستمد من الشريعة الإسلامية التي تناقض ما يتضمنه القانون الفرنسي والتي تقرر حماية الملكية الجماعية بخلاف المذهب الفردي المكرس في القانون المدني الفرنسي؛

هذه الأسباب المستمدة من طبيعة المجتمع الجزائري عموما وذهنية المواطن خصوصا جعلت المستعمر في موقف صعب ولم يكن له خيار إلاّ استعمال القوة من أجل إهدار الملكية الجماعية وإحلال القانون الفرنسي محل القانون المحلي حتى يتمكن من السيطرة على كل الأراضي وتمثل ذلك بصدور جملة من القوانين والمراسيم والقرارات تستهدف عموما مصادرة أراضي العرش والأوقاف والقبائل الرحالة[2]. فطبقت السلطة الاستعمارية وسائل للاستيلاء على الأملاك الفلاحية التابعة للجزائريين تمثلت في:

---

[1]- عبد العزيز وطبان، **الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره(1830-1985)**، المعهد العربي للثقافة العملية وبحوث العمل، ط1، بدون سنة نشر، 1985، ص05.

[2]- عمر صدوق، **تطوّر التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص06.

1- الحلول والمصادرة: فبخصوص الحلول الذي يعني بموجبه أن حلت السلطة الاستعمارية محل السلطة العثمانية في أوسع الأراضي وأخصبها(أراضي البيايلك)، أما المصادرة والتي تعني قيام الشعب بجريمة صودرت على إثرها ممتلكاته ولكن السلطة الاستعمارية لم تلتزم بالمعنى القانوني للمصادرة بل حملت المصادرة معنى سياسي الغرض منه الاستيلاء على أرض كل من ثار ضد الاستعمار وفي هذا الخصوص نجد العديد من الأوامر والمراسيم التي كرّست هذا المفهوم منها: الأمر الصادر 1844/10/01 الذي يقضي بمصادرة أراضي الزوايا.

المرسوم الملكي الصادر بتاريخ 1845/10/31 الذي يتضمن مصادرة أرض كل شخص يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين أو القبائل الموالية لهم ومصادرة أرض كل من ساعد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في ذلك أو كل فرد ترك أرضه لمدة تفوق ثلاثة أشهر بدون رخصة إدارية صادرة عن السلطة الفرنسية الأمر الصادر بتاريخ 1846/07/31 المتضمن مصادرة أراضي البور والرعي التابعة للعرش والقبائل الرحالة، المرسوم الصادر بتاريخ 1832 المتضمن مصادرة أراضي القبائل الثائرة.

2- تطبيق المادتين 539، 713 من القانون المدني الفرنسي المتعلقتين بالأموال الشاغرة: وفي هذا الخصوص أصدرت الإدارة الاستعمارية تعليمة مفادها أنّ كل شخص تغيّب عن أرضه لمدة تفوق 3 أشهر دون إذن من السلطة الفرنسية تعتبر أرضه شاغرة تلحق بدومين الدولة وبالرجوع إلى المادتين السابقتين نجدهما تصرح بأنّ المال يكون شاغرا عندما يكون المالك غير معروف، أو يكون المال دون وارث وفي هذه الحالة المالك معروف نتيجة

لظروف اضطرته إلى هجر أرضه ولكن هذه حيلة لجأت إليها السلطات الاستعمارية حتى يعزف ملاّك الأراضي عن عدم الالتحاق بالمقاومة المسلحة.

3- التحقيق في سندات الملكية: وحتى تتمكن السلطة الفرنسية من ضمن أكبر الملكيات لدومينها اشترطت على كل جزائري يدعى ملكيته لأرض فلاحية أن يقدم للجهات المختصة سندا يثبت ذلك في أجل ثلاثة أشهر تسري منذ تاريخ نشر الأمر الصادر بتاريخ 1847/07/21 وفي حالة انقضاء هذه المدة و لم يقدم الشخص ما يثبت ملكيته اعتبرت شاغرة تلحق بدومين الدولة وفقا للمادتين 539، 713 من القانون المدني الفرنسي، كما صدر قانون السيناتيس كونسيلت في 1863/04/22 والذي بموجبه تمت تجزئة أراضي العرش لوحدات عقارية فردية لكي تسهل عملية إجراء التصرفات القانونية عليها(بيع إيجار)، وتحولت هذه الأراضي إلى ممتلكات فردية قابلة للتنازل عنها لفائدة المعمرين من أجل تفكيك النسيج والترابط العائلي الذي كان يسود المجتمع الجزائري، ممّا جعل الأهالي يشعرون بالاستفزاز ونظموا عدة مقاومات شعبية[1].

3- التنازل عن الأراضي قصد جلب معمرين فرنسيين: نتيجة لكثرة الأموال المستولى عليها أصدرت السلطة الفرنسية مراسيم وقرارات تشجع فيها جلب المعمرين لاستغلال هذه الأرض وبالفعل صدر في 1841 قرار يتضمن التنازل عن أراضي الدومين بدون مقابل شريطة أن يتولى المنتفع خدمة الأرض بصفة شخصية ومباشرة وأن يقيم في هذه الأرض الممنوحة له والمقدرة ب 25

---

[1]- محمد بغدادي، **المنازعات العقارية المتعلقة بأملاك الدولة وأملاك الخواص**، الندوة الوطنية للقضاء العقاري، زرالدة يومي 15- 16 ديسمبر 1993، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، ص106.

هكتار. وفي 1851 أقرّت الملكية للشخص المتنازل دون شرط في حدود 50 هكتار ويمكن التصرف في هذه الأرض. ولكن تراجعت السلطة الفرنسية عن فكرة التنازل عن الأرض بدون مقابل نتيجة الإفرازات السلبية الناتجة عن عملية المضاربة العقارية للأشخاص المتنازل لهم بدون مقابل ودون شرط. وأصبح التنازل يتم بمقابل مند 1904 مع الرجوع إلى الشروط الواردة في القرار المؤرخ في 1841 ويعدّ امتياز للفرنسيين فقط واستثناء للموالين لسلطة الفرنسية.

4- فرنسة الملكية العقارية: إذ اعتبرت السلطة الاستعمارية أنّ حقوق الأهالي تكون في الدرجة الثانية إذا تعارضت مع حقوق المعمرين[1] وصدر قانون فارني بتاريخ 1873/07/26 المعدّل والمتمم بالقانون المؤرخ في 1887/04/28 والذي تضمن مجموعة من المبادئ أهمها:

- إخضاع الملكية العقارية في الجزائر إلى قانون فارني من جهة وإلغاء كل القوانين المحلية سيما المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية وهذا نتج عنه ازدواجية في نظام الملكية(أراضي مفرنسة وأراضي مختلطة) ففي حالة كون المالك فرنسيا يطبق القانون الفرنسي في حالة تعامله مع الجزائري، أما لو تعامل المالك الجزائري مع الأوروبي يطبق القانون المحلي؛

- تحطيم الملكية الجماعية باعتبارها تقف عائقا في وجه الاستعمار وتدّل على التماسك الجماعي، وخير سبيل لكسر ذلك هو تقسيم الأراضي لإضعاف الروح الجماعية بين الجزائريين؛

---

[1]- حسن بهلول، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، بدون سنة نشر، ص38.

– عملية إثبات الملكية وانتقالها بالتعاقد تخضع للقانون الفرنسي وكل من يدعي ملكية لأرض فلاحية عليه إثبات ذلك بموجب سند رسمي ومسألة الإثبات هذه أدت إلى طرد عديد من الملاّك بحجة عدم وجود السند الرسمي، وقد كان القادة العسكريين يشتهرون بالبطش حيث يقول مارشال بوجو " احتلوا البلد بالسيف والمحراث واجعلوا من أخصب أراضيه مستودع المستولين الأوربيين".

ب– بخصوص التعليم: "إنّ التعليم في الجزائر خلال 1830 كان أكثر انتشارا وأحسن حالا مما هو عليه الآن فقد كانت توجد أكثر من ألفي مدرسة للتعليم بمختلف درجاته فضلا عن مئات المساجد" وهذا الكلام مما شهد به الأعداء وجاء اعترافا منهم وبالضبط من" أوجيت لومب" فعمد الاستعمار إلى تجهيل الأمة وإبعادها عن تراثها الفكري وتحطيم كل ما من شأنه أن يقوي أبناء الجزائر وقام بمحو الثقافة والتعليم والصحافة والأدب والتاريخ واللغة العربية للقضاء على مقومات هذه الأمة قطعا للتواصل بين الجيل الأول والجيل المتأخر إذ لا يستطيع هذا الأخير أن يتمسك بالمقومات التي تحقق وحدّته وتحقق سعادته دينا ودنيا وتمكنه من التمسك بمقومات الأمة المسلمة العربية التي تستمد ثقافتها من الدين الإسلامي وتنبذ ما سواه ولا يكون فريسة يسهل على الأعداء اصطيادها كل هذه الخلفيات والأمور أولاها المستعمر أهمية بالغة وبدأ في 1883 في فتح مدارس للتعليم وتقريب أبناء هذا الشعب من فرنسا حتى يسهل عليه فيما بعد إدماج هؤلاء الشباب وأصبحت اللغة العربية في الثانويات لغة إختيارية أما في المدارس الابتدائية فلا أثر لها والتي كانت في السابق الماضي القريب– قد تكون بها الشعراء والخطباء والعلماء فتمّ إغلاق المدارس العربية بالقوة ولا يمكن منح رخصة لإعادة فتحها من جديد إلاّ للذين يلتزمون تعليم

القرآن دون تفسير، وأمام هذا الوضع ما على طالب العلم الجزائري إذا أراد أن يتزود بذلك إلاّ أنّ يقصد المدارس الفرنسية. فهذه آلية فرضها المستعمر حتى يسهل عليه إيجاد موظفين يساعدونه في توسيع نفوذه، وإيجاد ثلة تؤمن بفكره تنشر إشاعات مفادها التشكيك في وجود الدولة الجزائرية، إذ أنّ أمة مترابطة لها ثقافتها الواسعة وقيمتها الحضارية من العهود الأولى وفي مرحلة أخرى لجأ المستعمر إلى غلق المدارس العربية نهائيا وقام بفتح مدارس فرنسية لإضعاف الروح الإسلامية العربية وأصبحت اللغة فرنسية والتاريخ والأدب كذلك وكل من يريد التزوّد بمختلف هذه العلوم إلاّ أن يقصد المدارس الفرنسية ولو بقي الأمر على هذه الحالة لحلت الفرنسية محل العربية في شتى المجالات وهذا يمثل إضعاف فاعلية الهوية الثقافية للأمة العربية بزحف هذه القوى الغاشمة عليها ولكن إصطرعت معها عسكريا واقتصاديا وثقافيا، وإنّ كانت قد منيت بالهزيمة في المجالين الأولين لكن عمق جذور الثقافة العربية وقوتها الروحية واللغوية والفكرية تغلبت على الهزيمة وازدهرت في بعض المناطق بالرغم من طول مدة التأثير الاستعماري وكثافته رغم مظاهر الاستلاب المسلط على الشعب الجزائري ورغم تنوع شخصية المستعمر وتنوع وسائله فإنّ الثقافة العربية الإسلامية ظلت تحفظ للناس هويتهم باعتبارها آخر الحصون إذ أحكم الاستعمار السيطرة على كل المساجد والمؤسسات الإسلامية التي كانت قبل الاحتلال مكانا لالتقاء الجزائريين لتعلم الثقافة العربية الإسلامية التي ترتكز على جملة من القيم الروحية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية وإذا كانت الثقافة تضفي على الحياة الانسانية معناها وقيمتها لا يكون ذلك إلا من خلال القيم التي تحملها وبذلك يتحدّد اتجاه الفرد في الفكر والحياة وفقا لهذه

القيم التي تضبط سلوكاته وأفعاله إذ أنّ هذه القيم الإسلامية تشكل في مجموعها مذهبا خاصا في الحياة سواء من الناحية الإنسانية وذلك بتكريم الإنسان بوصفه إنسانا ورفع الظلم عنه وتحقيق العدل والمساواة وتطبيق الشورى كأسلوب للحكم وتحرير الإنسان من كل صور الاستغلال في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما من الناحية الاجتماعية فيكمن في تحقيق التكافل الاجتماعي واحترام الأسرة باعتبارها نواة البناء الاجتماعي. أمّا من الناحية الفكرية الثقافية فيكمن ذلك في رفض الأمية وتكريم العلم طلبا وحملا ونشرا فإذا كانت كلمة – اقرأ– أول أوامر القرآن الكريم فإنّ العلم واجب إسلامي:" قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنّما يتذكر أولوا الألباب"[1] ومن خصائص عهد الرسالة طلب العلم ومن خصائص المجتمع المسلم بعد عهد الرسالة أنّه مجتمع متعلم انتشر فيه العلماء وكثرت فيه المدارس وأضحى التراث العربي الإسلامي يضم ملايين الكتب.

إنّ مثل هذه القيم أراد الاستعمار أن يتجاهلها وأراد أن ينفث سمومه في أبناء الأمة الجزائرية بتجهيلهم واختار المدرسة والمسجد الذي هو في الأصل مركز عبادة وموقع لقاء اجتماعي وسياسي ثقافي ونسي المستعمر أنّ اللغة العربية ليست مجرد وسيلة تعبير إنّما تمثل بحكم منطقها الداخلي وتاريخيتها رابطة اجتماعية فكرية إذ تمثل أداة تلقي المعرفة وأداة التفكير فليست ثمة فكر بدون رموز ولا تفكير إلاّ بالألفاظ ومن جهة ثانية تمثل اللغة ذات الذاكرة الحضارية

---

[1]– سورة الزمر، الآية 9.

التي تصل بين الماضي والحاضر . ومن جهة ثالثة تعدّ اللغة ذات وظيفة اجتماعية وثيقة الصلة بهذه الأمة وبتطوّرها وهي قبل كل ذلك لسان القرآن المبين فهي متصلة بالمعتقد الديني. لقد فرض المستعمر على الشعب الجزائري ثقافته على حساب ثقافة الأجداد وأباد كل ما يربط بين الحاضر والماضي وبثّ في الشباب أنّ الشعب الجزائري لم تكن له ثقافة(التي أثبتناها في المقدمة) مما ولدّ الشك في كل ما تحمله الدولة من تراث وثقافة وقيمّ وصار هناك احتقار للغة الأجداد نتيجة لقطع صلات التواصل التي تربط النشء بماضيه وذلك كما قلنا بتحطيم اللغة العربية وتصفيتها وأصبحت غريبة في عقر دارها ومضى قرن على الاحتلال الفرنسي والكتاب من أصل فرنسي يدافعون عن الاستعمار ويؤيدون أفعاله.

أما بخصوص دور المساجد وأمام التأثيرات المباشرة للنيل من اللغة العربية لم يكن من سبيل للمحافظة على الثقافة الإسلامية إلاّ المساجد والانغلاق على النفس أمام شراسة الثقافة الفرنسية ورغم هذا الانغلاق إلاّ السلطة الاستعمارية قد وظفت في بسط مشروعها الثقافي المؤسسات الدينية وانتشرت مختلف البدع والضلالات إذ هناك من يقول بأنّ فرنسا مقدرة علينا فكيف ندفع قدر الله هذا واستغلت هذه الأفكار من أجل زرع بذور الفتنة بين أفراد الشعب الجزائري وإقعادهم عن الجهاد الذي يمثل السبيل الوحيد لإخراج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد وإزالة كل مظاهر الشرك والخرافات السائدة حتى اليوم. ومن ثمة استغلت الإدارة الاستعمارية بعض المقلدين والطرقيين الذين يمثلون الساعد الروحي لهذا الاستعمار وبدأ انتشار البدع والخرافات والشعوذة للصدّ عن مقاومة الاستعمار وما فتئت الحركات التبشيرية والتنصيرية حتى جاء دور وسائل الإعلام التي تنقل ثقافة المستعمرين في شكل إبداع ثقافي الذي قد

يأتي في الكلمة سواء كانت شعرا أو نثرا كما يقوم في اللون والتشكيل وفي إعادة تصور الحياة في القصص ويكون في إبداع الحركة في الموفق والصورة مسرحا وسينما وفي البناء الفكري فلسفة وإنتاج فكر وفي مختلف الفنون الشعبية. كل هذه المجالات الثقافية الإبداعية قد انتهجها المستعمر ولكن هيهات للظلم أن يستمر إذ قيّضَ الله لهذه الأمة رجالا ضحوا بالغالي والرخيس من أجل تبديد الظلام عن هذه الأمة وقاوموا المشروع الثقافي الاستعماري وذلك بتظافر الجهود والتكتلات مما أدى إلى خلق أجهزة لصدّ العدوان المسلط على المجتمع الجزائري وذلك وفق ما يلي:

ثانيا: طرق مقاومة المشروع الثقافي الاستعماري

إنّ الأوضاع المفروضة على الجزائر منذ 1830- 1962 ما كان لها أن تبقى هكذا إذ رفضت الطبقة المثقفة هذه الأوضاع المزرية ومكنت نفسها أولا من هذا المورد وتشبعت بروح الإيمان وأيقنت أنّ اللغة العربية لا تبرح ما دام الإسلام لا يتزحزح. وعبّر النشء عن آلام الشعب وطموحه رافضا الحياة الاجتماعية القذرة بكل ما تحمله من جهل ومرض وفقر متطلعا إلى حياة أفضل محدّدا موقفه من أعداء الجزائريين من استعماريين ومشعوذين وبذلك بدأت ثمار الحركة الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين تظهر على النفوس في مختلف نواحي الحياة.

1-دور جمعية العلماء: إنّ الله قيّض هذه الجمعية بأنّ حملت على عاتقها مشروعا رسمته وتبعته بدقة من أجل إحياء اللغة العربية والإسلام وقد كتب الله لها النجاح إذ ككل هذا المشروع بثمار كانت الضربة القاضية لمخطط الأعداء. فقد كانت هناك جامعة الزيتونة وجامعة القرويين في إفريقيا الشمالية فقصدها

الطلبة الجزائريون لتحصين أنفسهم بالثقافة الإسلامية وتخرّج منها العديد من المفكرين والعلماء الذين قاوموا مختلف الأفكار التي أراد العدو نشرها في أذهان المثقفين بثقافتهم الجزائرية من أبناء الأعيان والبرجوازيين. "فابن باديس" و"الثعالبي" و"أبو اليقظان" من خريجي جامعة الزيتونة لم يتعاطوا الثقافة الغربية وظلوا متشبثين بثقافتنا يناضلون بخطبهم وأقلامهم ويحاولون كسر السدّ الذي أقامه المستعمر بين الجزائريين وإخوانهم في المشرق العربي ليتسع بذلك نطاق الثقافة العربية المسلمة. وتسجل الجرائم التي ارتكبها الجندي الفرنسي وبيّنت جمعية العلماء مصادرة الأملاك والأرزاق وطالبت بالمساواة والحقوق المشروعة إذ حاربت في الداخل أنصار الاستعمار. وحطمت البدع والضلالات الدينية التي استغلها العدو تحت غطاء الطرقية وحرّرت الفكر من براثين الاستعمار وأوصت الشعب بأنّ يأخذ بناصية العلم إذ هو طريق التخلص من العبودية وجاء قول رئيس جمعية العلماء المسلمين عبد الحميد بن باديس يحمل دلالة الأمر في ذلك إذ قال "أخدموا العلم بتعلمه وانشروه. وتحملوا كل بلاء ومشقة في سبيله، وليهن عليكم كل عزيز، ولتهن أرواحكم من أجله" فالتف الشعب حول هذه الجمعية وتأثر بمبادئها مما أدى إلى تدعيم الوعي وإحياء اللغة العربية، إذ اللغة العربية في الجزائر ليست غريبة ولا دخيلة بل هي في دارها بين حماتها تظل ممتدة الجذور مع الماضي ذات صلة بالحاضر طويلة الأفنان في المستقبل كيف لا وهي دخلت هذا الوطن مع الإسلام على ألسنة الفاتحين ترحل برحيلهم، فما إن أقام الإسلام في هذا الشمال إلافريقي إقامة الأبد. أقامت معه العربية لا تبرح ما دام الإسلام قائما لا يتزحزح وهذه إجابة من أحد أعضاء هذه الجمعية لكل من قدح في عروبة شمال إفريقيا إنّه الإبراهيمي وفي مقام أخر يقول "إنّ عروبة هذا

الوطن جرت في مجاريها طبيعية مناسبة لم يشبها إكراه أو عنف و لم يؤثر فيها عامل دخيل و لم تقم على تحيل واستغفال، بل هي الروح عرفت الروح والفطرة سايرت الفطرة والعقل أعدى العقل، وكأنّ الأمم التي كانت تغطي هذه الأرض قبل الاتصال بالعرب كانت متهيّئة للاتصال بالعرب أو كأنّ وشائج من القربى كانت مخبوءة في الزمن، فظهرت لوقتها وكانت نائمة في التاريخ فتنبهت لحينها"، كما قامت جمعية نجم شمال إفريقيا في الخارج تقاوم الاتجاه الفرنسي في الخارج.

وإلى جانب هذه الجمعيات وصدها للسياسة الاستعمارية تكونت أحزاب جزائرية كحزب الشعب الجزائري وحرب البيان والحرية التي كانت تتألف من خريجي المدارس الفرنسية. ولقيت الأحزاب والجمعية تنكيلا شديدا من فرنسا لكن الاستعمار لم يكن في مقدوره إطفاء روح المقاومة الذريعة التي تمخضت عنها الثورة الكبرى في كل شبر من أرض الوطن وهذه الثورة مكنتنا من استرجاع الحرية والاستقلال الكامل.

2- المقاومة الوطنية وإسهاماتها في إحياء اللغة وتطوير الأدب:

إنّ الثورة قد ساهمت في تخليص اللغة والثقافة والشخصية من العقبات التي إعترضتها بفعل هذه الظروف الاستعمارية وتطورت هذه المقومات معبرة عن آمال الشعب اصطدم بها المستعمر وخاب أمله ظانا أنّه قضى على الشخصية الجزائرية فإذا بالأدباء خصوصا يبرهنوا بأنّ شخصيتهم كانت نارا تحت الرماد نفخت فيها الثورة ما جعلتها تتأجج لكي تذيب السلاسل التي كبلتها بها اليد الاستعمارية وبرز الشعر إلى آفاق رحبة ليشارك الشعب آلامه كان كله حماسة وثورة على العدو وعلى ما ارتكبه من جرائم في حق البشرية جمعاء. إذ الشعر

العربي هو إحدى المقومات الأساسية للثقافة العربية لأنّه أداة التعبير عن مشاعر الإنسان العربي في تطلعاته وفي سلوكه.

كما أنّ سوق القصة كانت رائجة بيننا وبين إخواننا العرب رغم السدّ الذي فرضه الاستعمار وكان ذلك الاتصال متنفسا لكتابنا ومشجعا لمختلف إنتاجاتهم إذ أمكنهم من الاحتكاك بشعب تواق إلى هذا اللون من الأدب وتوسع نطاق القصة بما تمّ إنتاجه من طرف(حوحو وأحمد بن عاشور والشافعي) الذين تولوا الإهتمام بعناصر هذا الفن من رسم الشخصية القضائية وتفاعلها مع مختلف الأحداث وتمّ التعرض إلى مختلف مشاكل الشعب وباندلاع الثورة وما صاحبها من مشاكل أخذت القصة شكلها الجديد وصوّرت بدقة كفاح الشعب ضد العدوّ الذي أراد مسخ الإنسان الجزائري إلى إنسان غربي فالقصة إلتزمت بواقع الثورة وأخذت مكانتها كفن له فعاليته وتمّ التمكين للّغة العربية بعدما كانت غربية في عقر دارها يراد استئصالها- وأصبحت تمثل أداة كفاح لم تضمحل كما كان يخطط لها. فقصص محمد ديب تعطينا صورة واضحة عن الوسط الذي عاش فيه الكاتب من جوع ومرض وجهل وصورة عن الصراع الفكري الذي كان سلاحا من أسلحة المعركة، وإلى جانب القصة هناك المسارح التي أبرزت الصورة الحقيقية لواقع حياة المجتمع الجزائري وليس بغرض التسلية بل من أجل توجيه الشعب وعلاجه من الأمراض الاجتماعية ولا ينكر أحدا أنّ الجزائر في 1835 عرفت ما يعرف بالكراكوز- الذي عرف سابقا في المشرق العربي- الذي يعتبر أهم شخصية في المسرحية يرتدي لباسا بدويا ويمتاز بطول القامة لا يبدو فوق المنصة إلاّ لتبادل الضربات مع الممثلين وتثور ثائرته عندما يراهم يرتدون ثياب الجنود الفرنسيين فيقفز عليهم ويبادلهم

اللكمات من بداية العرض حتى نهايته وبهذا الموقف يرمز إلى مواصلة المقاومة في الأرياف إذ الشعب لا زال يكنّ العداوة للأجانب فرأى الحاكمون الأجانب أن مواضيع الكراكوز تتنافى مع الوجود الاستعماري حيث ينتقدهم ويسخر منهم فأصدروا في 1843قانونا يمنعه واختفى إلى الأبد وخلال الثورة التحريرية وبإدارة مصطفى كاتب أنشأت فرقة قدمت مسرحيات في بلدان عربية وأبرزت الدور الذي لعبه الجزائريون في استرجاع الحرية والعزة وعالجت هذه المواضيع بالفصحى لكنها فشلت لأنّ الجمهور لا يفهم العربية.

الخاتمة:

إنّ مختلف الأساليب التي تمّ فرضها على الأمة الجزائرية من أجل بسط المشروع الثقافي الاستعماري من 1830-1962 قد رفضت كلية لأنّها لا تمت أصلا بثقافة وهوية وشخصية الدولة الجزائرية. وإن تعدّدت أشكال هذا المشروع الثقافي من إعادة توزيع للملكية العقارية، أو محاولة تجهيل هذا الشعب أو قطع وصال الثقافة والحضارة بين الجيل الحاضر والماضي واستغلال لكل الأساليب المغرضة واتباع سياسة "فرق تسد" و"جوع كلبك يتبعك" إلاّ أنّ ذلك لم يوهن من إرادة من وضعوا أنفسهم خدمة للدين وطلب العلم ونشره. وتسخير أقلامهم للذود عن تراث وثقافة المجتمع الجزائري وتحفيزه على مقاومة وإظهار ذلك في أشكال متعددة منها مقاومة بالسلاح ومقاومة بالقلم للوقوف أمام زحف هذا المشروع الثقافي الاستعماري فقد ارتبطت الثقافة باللغة العربية ارتباطا وثيقا في التاريخ كله وخاصة بعد الإسلام وقد توافق نضج الثقافة العربية

مع ازدهار اللغة وتفتحها في عملية تبادلية من التأثر والتأثير. فلما انكمش العطاء في القرون الأخيرة انكمشت اللغة في التطوّر والمشاركة في حياة العصر حتى أصبحت تقترن في الوطن بالتخلف الثقافي.

إنّ النيل من مقومات أمة ومحاولة مسخها زادها صلابة وتماسكا للوقف دون حيلولة ذلك ويا للأسف في عصرنا هذا نسمع أصواتا تقول "يا حبذا لو تعود فرنسا" فنقول لهؤلاء إقرأوا التاريخ كيف كنا واحكموا بموضوعية واتركونا من هجرة الوطن بدون تأشيرة واعلموا أنّ اليهود والنصارى لن ترضى عنكم ولو اتبعتم ملتهم وما ضاع حق وراءه طالب وطريق الحرية معبّد بالدماء.